تاريخ القانون المصرى

دكتور محمود سلام زناتى
أستاذ تاريخ وفلسفة القانون
وعميد كلية الحقوق ونائب رئيس جامعة أسيوط
لشئون الدراسات العليا والبحوث سابقا

الطبعة الثانية

١٩٩٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الى مصر الخالدة

التى أعطت الإنسانية الكثير والتى لم ينقطع

عطاؤها منى فى فترات محنتها وشقائها

« ولكنى سأستهل حديثى عن مصر مسهبا لأنها تشتمل على روائع أكثر من سائر العالم . وترينا آثارا تفوق الوصف بالنسبة لسائر البلاد . »

هيرودوت

القرن الخامس قبل الميلاد

« فكثير من العادات التى نشأت فى مصر لم ينل تأييد أهل البلاد فحسب بل حظى باعجاب اليونانيين الشديد . ولهذا كان أعظم من امتازوا بالتفوق الذهنى شديدى الحرص على زيارة مصر ليتعلموا قوانينها ونظمها التى رأوها جديرة بالدرس ... وقد اقتبس ليكرجس وافلاطون وصولون كثيرا من السنن المصرية فى شرائعهم » .

ديودور الصقلى

القرن الاول قبل الميلاد

« وقد استعان صولون أيضا بآراء كهنة المصريين فاستن القوانين وفق شريعة الحق وبذلك هيأ للقانون الرومانى أيضا أعظم دعائمه » .

أميانوس ماركيلينوس

القرن الرابع الميلادى

مقدمة

(ا) اهمية دراسة تاريخ القانون المصرى :

تخصيص مقرر لدراسة تاريخ القانون المصرى ، رغم أنه يبدو بديهيا ، لم يتحقق الا منذعهد قريب . ففيما مضى لم يكن لتاريخ القانون سوى مقرر واحد يدرس فى السنة الأولى . واختلف القائمون بتدريسه فى جعله تاريخا عاما للقانون أم تاريخا للقانون المصرى . وفضل بعضهم الاتجاه الأول وسار البعض الآخر فى الاتجاه الثانى . وتدريس هذا المقرر فى صورة تاريخ عام للقانون كان يعنى التضحية بتاريخ القانون المصرى . وتدريسه فى صورة تاريخ للقانون المصرى كان يعنى التضحية بالتاريخ العام للقانون . وقد تلافى القائمون بالأمر هذا النقص فأضيف مقرر جديد لتاريخ القانون يدرس بالسنة الثانية . وبهذا استكملت الدراسة التاريخية القانونية مقوماتها الأساسية . فتاريخ النظم الاجتماعية والقانونية يتناول دراسة تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية بصفة عامة. وعن طريق هذه الدراسة يمكن التعرف على نشأة النظم وتطورها عبر المراحل المختلفة التى مرت بها المجتمعات البشرية . والعوامل المتباينة التى لعبت دورا فى تطويرها . فهذه الدراسة تشكل ما يمكن أن نسميه بالنظرية العامة فى مجال الدراسات القانونية التاريخية . أما مقرر تاريخ القانون المصرى فيقتصر على دراسة النظم القانونية فى مصر عبر عصورها المختلفة .

وقد نتساءل عن أهمية دراسة تاريخ القانون المصرى وما يمكن أن تؤتيه من ثمار . فى اعتقادنا أن لهذه الدراسة أكثر من فائدة . فهى من ناحية تمكننا من الوقوف على أصول بعض النظم القانونية القائمة فى وقتنا الحاضر . فهذه النظم لها جذورها فى الماضى القريب أ والبعيد . والوقوف على ماضيها من شأنه أن يعيننا فى ادراك مغزاها وأن يمنحنا

القدرة على حسن تقييمها . وهى تنطوى من ناحية أخرى على نفس المزايا التى تنطوى عليها كل دراسة قانونية تاريخية من حيث القائها ضوءا على كيفية نشأة النظم القانونية وتطورها ، ومدى الارتباط بين هذه النظم وظروف المجتمع المطبقة فيه سواء كانت ظروفا سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم دينية . بل لعل دراسة تاريخ القانون المصرى تتيح الفرصة لدراسة هذه الظاهرة أكثر مما تتيحه دراسة غيره من القوانين . وذلك بسبب طول التاريخ المصرى طولا بالغا وبسبب ماتخلله من فترات ازدهار واضمحلال واحتلال أجنبى طويل الأمد . وأخيرا فان دراسة تاريخ القانون المصرى من شأنها أن تطلعنا على جانب هام من جوانب حضارتها الرائعة . وهو الجانب القانونى . فقد كانت لمصر ، كما نعرف جميعا ، حضارة شامخة امتد نورها الى كثير من بقاع الأرض ونهل من مواردها عديد من الشعوب القديمة . ولم يقتصر دور مصر الرائد على مجالات العلوم والفنون والأديان وانما امتد أيضا الى مجال القانون . فقد أسهمت مصر ، عبر الأجيال ، مساهمة فعالة فى تكوين الفكر القانونى لدى كثير من الشعوب . ويكفى أن نورد هنا ما ذكره فى هذا الصدد مؤرخ اغريقى ، ديودور الصقلى ، زار مصر فى القرن الأول قبل الميلاد . فقد كتب هذا المؤرخ يقول :

« فكثير من العادات التى نشأت فى مصر لم ينل تأييد أهل البلاد فحسب بل حظى باعجاب اليونانيين الشديد . ولهذا كان أعظم من امتازوا بالتفوق الذهنى شديدى الحرص على زيارة مصر ليتعلموا قوانينها ونظمها التى رأوها جديرة بالدرس .. وقد اقتبس ليكرجوس وأفلاطون وصولون كثيرا من السنن المصرية فى شرائعهم » (١) .

(ب) صعوبات هذه الدراسة :

غير أن دراسة تاريخ القانون فى مصر لا تخلو من صعاب . وهى صعاب على جانب من التنوع . أولها ينبع من امتداد تاريخ مصر عبر

---

(١) ديودور الصقلى فى مصر ، نقله من اليونانية وهيب كامل ، دار المعارف ١٩٤٧ ، بند ٦٩ و ٩٨ .

آلاف السنين . فقد كانت مصر مهدا لحضارة من أقدم الحضارات التى عرفها تاريخ البشرية ان لم تكن أقدمها على الاطلاق . فعصورها التاريخية تبدأ حوالى منتصف الألف الرابعة قبل الميلاد وها نحن قد اقتربنا من نهاية الألف الثانية بعده . فتاريخ مصر يمتد اذن لحوالى خمسة آلاف سنة ومن هنا المشقة والعناء فى متابعة النظم القانونية التى سادت بها خلال هذه الحقبة الطويلة من الزمن اذ المفروض فى دراسة هذه النظم الرجوع بها الى أقدم عصور مصر المعروفة ثم ملاحقتها فى العصور التالية حتى عصرنا الحديث .

وتاريخ مصر ، رغم اتسامه فى معظم الأحوال بالانتظام والاطراد ، قد انتابته أحيانا هزات وتقلبات . فقد مرت مصر ، كما مر غيرها من البلاد ذات الحضارات العريقة ، بفترات صعود وازدهار تخللتها فترات هبوط وانحلال . كما كانت على الدوام مطمع الغزاة وحلم الفاتحين . وقد تعرضت من جراء ذلك لفترات احتلال تفاوتت طولا وقصرا وتباينت مفعولا وأثرا . وتثير فترات الاحتلال ، لا سيما الطويلة منها ، الكثير من المتاعب للباحثين بما تفضى اليه من تفاعل بين شرائع القادمين وشريعة السكان الأصليين وما يؤدى اليه هذا التفاعل من تأثر وتأثير متبادل .

ومن صعوبات هذه الدراسة اختلاف المصادر التى يعتمد عليها الباحثون تبعا لاختلاف العصور سواء من حيث شكلها أم طبيعتها أم من حيث لغتها . وقد فرض اختلاف المصادر التى يعتمد عليها فى دراسة التاريخ العام لمصر التخصص على المؤرخين . فهناك مؤرخون لمصر الفرعونية . وهناك مؤرخون لمصر البطلمية ؛ وهناك مؤرخون لمصر الرومانية والبيزنطية ؛ وهناك مؤرخون لمصر الاسلامية ؛ وهناك أخيرا مؤرخون لمصر الحديثة . وقد اضطر الى هذا التخصص أيضا المهتمون بدراسة تاريخ القانون فى مصر . فقد قصر بعضهم جهده على العصر الفرعونى ؛ وتخصص البعض الآخر فى دراسة القانون فى العصر البطلمى وحده أو بالاضافة الى العصر الرومانى وهكذا .